

ماضون في طريق الإصلاح

نحمد الله على عودة الحق لأصحابه، بحكم محكمة التمييز، فلم يساورنا الشك ابدا في عودتنا وزملائنا لقيادة الاتحاد العام لعمال الكويت، منطلقين من إيماننا العميق بقضائنا العادل، وما يميز دولتنا الكويت من ديمقراطية راسخة يحكمها الدستور والقانون، ومؤسسات لا تحيد عن الحق، ولا تخشى في إقراره لومة لائم، ومن بينها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمختلف أركانها وقطاعاتها بقيادة معالي الوزيرة السيدة الفاضلة/ هند الصبيح، ذات المواقف الصلبة والقرارات الحاسمة ووقوفها دائما بجانب الحق ومساندة أصحابه، وهذا واضح في تعاملها مع مختلف القضايا وتصديها الدائم لأصحاب المطامع والساعين لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الطبقة العاملة والعمال الكادحين، فتحية منا خالصة لمعالي الوزيرة وأركان وزارتها ..

ان هذا الحكم القضائي العادل، يلقي على كاهلنا مسؤوليات كبيرة تجاه العمل النقابي الذي أصابه الجمود في السنوات الاخيرة، وحاد عن مساره الذي رسمه مؤسسوا هذا التنظيم، وذلك بسبب إحتكاره من قبل البعض، وتحطيم صناديق الانتخاب، وتشويه الصورة الديمقراطية التي كانت تميزه، وعرقلة خطط الإصلاح، ومحاربة الداعين له، وحرمان العمال من حقهم في اختيار من يمثلهم وينطق بصوتهم ويراعي مصالحهم التي أهملت بعد ضمان البعض لمنصبه عبر طرق التزكية التي سادت خلال السنوات القليلة الماضية!.. هكذا هو حال الحركة النقابية الكويتية وما أصبحت تعانيه في بعض قطاعاتها ..

لا يخفى على أحد الظلم الذي تعرض له مجلسنا التنفيذي منذ انتخابه في عام ٢٠١٠ من خلال قيام البعض بالتلاعب بمحاضر اجتماع المجلس وتزويرها، نتج عنها إقصاء مجلسنا التنفيذي.. ومن يومها ومنذ ما يقارب الخمس سنوات تركنا عجلة العمل النقابي تسير، ولم نسعى يوما إلى تعطيلها، كما يفعل البعض، حرصا منا على مصالح العمال، وعلى المصالح العليا لوطننا العزيز الكويت.. ولجأنا الى القضاء كونه السبيل الوحيد لاستعادة حقنا المسلوب، وقد تم لنا ذلك، بعون الله وتوفيقه، بصدر حكم محكمة التمييز في عام ٢٠١٥ بعودة مجلسنا التنفيذي بكامل صلاحياته، وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مشكورة بتنفيذ الحكم، حرصا منها على تطبيق العدالة... ومنذ تسلمنا قيادة الاتحاد العام لعمال الكويت، ویدنا ممدودة للتعاون مع الجميع، وأبدينا استعدادنا لنسيان ما تعرضنا له من ظلم، حرصا منا على وحدة الحركة النقابية وصورتها ومكانتها على جميع المستويات الداخلية والخارجية.. ولكن كل ذلك لم يرض البعض من المستفيدين من العمل النقابي، وكرسوا جهدهم ونفوذهم لعرقلة استمرار المجلس التنفيذي الشرعي في أداء مهامه النقابية.

الجميع بات يعلم من يسعى لعرقلة العمل النقابي وتعطيل مصالح الطبقة العاملة، متناسين أن العمل النقابي هو «تكليف لا تشريف» وانه أمانة حملناها نيابة عن العمال، وسنحاسب عنها أمام الله، فهذا الصرح الكبير وما تحقق من إنجازات، عبر تاريخه الطويل، وما يسعى نحو تحقيقه، هو ملك للجميع، ويتسع أيضا للجميع، متى ما خلصت النوايا



بقلم:
المهندس /
سالم شبيب العجمي
رئيس
الاتحاد العام لعمال الكويت

